الفصل العاشر

المجتمع المتعلم ودور التربية فى مواجهة مشكلة الأمية

المجتمع المتعلم :

أشرنا فى موضع سابق إلى أن المجتمع المتعلم يعتبر من أبرز المعايير التى تشير إلى عصرية الدولة . وذلك لأن الشعب المتعلم يشارك فى بناء الدولة ، ويفهم أهدافها ويتعاون من أجل تحقيقها . كما أشرنا إلى أن تعليم المجتمع ليس أى تعليم بالمعنى الشائع أو تثقيف بالمعنى العام ؛ وإنما هو تغيير جذرى يحقق تغييرات يواجه بها المجتمع مشكلات وقضايا الحياة الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية على أساس عقلانى . وتحقيق ذلك رهن بفهمنا واتباعنا للمنهج العلمى أسلوبا لحياتنا .

وتعليم المجتمع بهذا المعنى يتطلب القضاء على الأمية قضاءاً نهائيا ، لكى يتحقق حد أدنى من التماثل الاجتماعى والثقافى بين أبناء هذه الأمة فى الفكر ، وفى العادات ، والتقاليد ، والقيم .

والمجتمع المتعلم يجب أن يكون على مستويات ، على أن نضمن تعليماً شعبيا وإلزاميا لأطفاله لمن يقل عمرهم عن خمسة عشر عاما ، فهذه هى القاعدة العامة فى المجتمع . هذا إلى جانب عدم وجود أمية على الإطلاق بين فئاته المختلفة . ولذلك فإن الدول العصرية قد قضت على الأمية فى جميع فئات العمر . واتخذت لذلك وسائل جادة . وكان يوجهها فى كل ذلك إيمانها بعدة مقررات . وهذه المقررات هى التى يمكن أن نستخلصها من تجارب الأمم الجادة فى تاريخ الثورات الاجتماعية على النحو التالى :

أولا – أن محو الأمية لا يقتصر على فئة عمرية دون أخرى فيما بعد المرحلة الأولى الابتدائية .

فهى تستهدف كل الأعمار بعد سن الثانية عشرة من العمر حتى المماة . فمن لم يتقنوا أساسيات الثقافة بمفهومها العلمى الشامل الذى يتضمن تغيير الطبيعة البشرية من شخصية

تعيش فى مجتمع تقليدى بمهاراته التقليدية إلى شخصية تعيش فى مجتمع عصرى بمهاراته واتجاهاته وقيمه العصرية . وإلى شخصية تتقن لغة قومها قراءة وكتابة ، كما تتقنها كأداة اتصال مع الآخرين . وتتقن فنون الحساب الحديث على مستوى تطبيقى فى الحياة . وتتقن استخدام هذه المهارات استخداما وظيفياً فى الأدوار المختلفة التى تقوم بها فى الحياة المهنية والسياسية والاجتماعية .

ثانياً – أنها لا تستهدف جنساً دون آخر وإنما تشمل الجنسين .

ثالثاً – أنها لا تقتصر على تعليم القراءة والكتابة وأصول الحساب وإنما تمتد لتشمل عمليات تطبيقية وسلوكية .

رابعاً – أنها لا تقتصر على قطاع من قطاعات المجتمع وإنما تشمل المجتمع كله .

مفهوم الأمية :

اختلفت الآراء فى تحديد معنى الأمية ، ومعنى الأمى . فمن الناس من يرى أن الأمى هو ذلك الشخص الذى لا يعرف القراءة والكتابة والحساب . ومنهم من يرى أن الأمية تمتد لتشمل ذلك الشخص الذى لا يعرف واجباته وحقوقه السياسية والاجتماعية فيقال عنها إنها أمية ثقافية أو أمية سياسية وتمتد أيضاً لتشمل الأمية المهنية حينما يستخدم وسائل بدائية فى مهنته . .

والواقع أننا نرى الأمية فى ضوء هذا المفهوم المتسع الشامل . فالشخص المتعلم هو الذى يجيد القراءة والكتابة والحساب نظريا وتطبيقيًّا ، ويتخذ منها وسائل وسبل للتعرف على حقوقه وواجباته السياسية والاجتماعية ، ووسائل لإتقان مهنته وتطويرها بحيث تتسق وتتناسب مع تطورات العصر الحديث . ومن هنا فإن تحديد المؤتمر الإقليمى للتخطيط وتنظيم برامج الأمية فى البلاد العربية المنعقد فى الإسكندرية فى عام ١٩٦٤ للأمية والأمى يعتبر تحديداً ضيقاً يشمل جزءاً مما نراه فى هذا الشأن . إذ نص على أن الأمى « كل من تعدى العاشرة وليس فى أى مدرسة ، ولم يصل إلى المستوى الوظيفى فى القراءة والكتابة باللغة العربية . ويكون الحد الأدنى لهذا المستوى هو القدرة على :

١ – قراءة فقرة من صحيفة يومية بفهم وانطلاق .

٢ – التعبير الكتابى عن فكرة أو أكثر تعبيراً واضحاً .

٣ -- كتابة قطعة إملاء كتابة صحيحة .

٤ – قراءة الأعداد وكتابتها وإجراء العمليات الحسابية الأساسية التى تتطلبها حياة الفرد اليومية [١]

فهذا الحد الأدنى لا يساعد الفرد على معايشة عصره الحديث إلا إذا تكون عند صاحبه رغبة ودافعية واتجاهاً نحو استخدامه فى معايشة الحياة السياسية ، ومعانقة الحياة الاجتماعية ، وتمثل الحياة المهنية العصرية فى ظل مبدأ التخصص الدقيق وتقسيم العمل الشديد والشمول الذى يتصف به هذا العصر الحديث .

أما المعنى الشامل فيفسر لنا التعليم الوظيفى وتعليم الكبار على أنهما مترادفان مع محو الأمية بمفهومها الشامل ، كما يفسر على الوجه الآخر أن الأمية بمعناها الضيق تعتبر جانبا من جوانب التعليم الوظيفى .

وبذلك أصبح مفهوم الأمية ينظر إليه من عدة زوايا تبعاً لفهم أبعاد مشكلة الأمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، فينظر إليه من زاوية الوظيفة حيث توظف محو الأمية فى خدمة التنمية بمعناها الشامل وربط محتوى محو الأمية بالعمليات الإنتاجية المختلفة وبمجالات الحياة المختلفة .

التحديد القانونى للأمية :

يحدد القانون المصرى الصادر برقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ الأميين بأنهم المواطنون الذين تقع أعمارهم بين ٨ - ٤٥ (كان القانون السابق من ١٢ – ٤٥) ولم يقيدوا فى المدرسة ولم يصلوا إلى مستوى الصف الرابع الابتدائى كحد أدنى .

ويلاحظ على هذا القانون أنه قد خطأ خطوات تقدمية منها :

(ا) أطال الفترة الزمنية لمن نعتبرهم أميين فشمل فئات عمرية كان من الممكن أن تسقط من حساب كل من التعليم الابتدائى ، ومن تعليم الكبار .

(ب) شمل الإناث والذكور على السواء . وهى خطوة هامة نحو تعليم الفتاة ومحو

---

(١) اليونسكو ، المؤتمر الإقليمى لتخطيط وتنظيم برامج محو الأمية فى البلاد العربية ، التقرير النهائى . سرس الليان ، ١٩٦٥ ، ص ٣٦ انظر محمد الهادى عفيفى وآخرين التربية ومشكلات المجتمع ١٩٧٤ .

أميتها فى حين أن القانون السابق لم يكن إجباريًا للإناث وإن كان يجبر تطبيقه على فئة عمرية منهن تقع بين سن ١٢ – ١٥ سنة فقط .

لماذا تعتبر الأمية مشكلة ؟

وتعتبر الأمية مشكلة لعديد من الأسباب منها :

إن المجتمعات الإنسانية ، فى ظل حضارة العصر ، تتغير تغيرات جوهرية . وهى وإن كان منها المتقدم والمتخلف إلا أن المجتمعات كلها تستهدف التقدم . وخصائص التقدم عديدة متنوعة منها .

(ا) أن المجتمع يأخذ بالديمقراطية طريقة لحياته .

(ب) وأنه يتبع المنهج العلمى ، ويطبق العلم فى مناشط الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية .

(جـ) وأنه يعيش فى ظل إدارة علمية حديثة .

(د) وأنه يبنى مؤسساته التربوية على أسس عصرية .

(هـ) وأنه تتنوع فيه مصادر الثروة ، وطرق استغلالها ؛ فيستخدم أساليب الزراعة الحديثة ، وينقب عن المواد الخام ، ويصنعها بحيث يعيش فى حضارة التصنيع .

وهذه الخصائص كلها تتطلب مجتمعاً متعلماً يقيم هذه الدعائم كلها . وبديهى أن القلة من الأفراد التى كانت تعتمد عليها المجتمعات القديمة والمتخلفة لم تعد بقادرة على أن تفى بمتطلبات البناء العصرى الجديد للمجتمعات . فالديمقراطية تتطلب أن يكون كلّ مشاركا فى سياسة بلده وأحداثها . وبالتالى واعياً ومتعلماً وقادراً على تتبع التغيرات الحادثة فى المجتمع والحادثة فى المجتمعات كلها . واستخدام الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة فى مجالات الحياة المختلفة تتطلب أناساً متعلمين يستطيعون استيعاب هذه التغيرات ومتطلباتها . فإذا أخذنا الصناعة كمثال للنشاط الاقتصادى الحديث لرأينا أنها تعتمد على الآلات المعقدة التى تتطلب عديداً من الأمور .

فهى تتطلب تخصصاً للأدوار المهنية المختلفة . وكل هذه الأدوار تتكامل فى النهاية لتحقيق هدف الوحدة الإنتاجية . والفرد المتعلم هو وحده القادر على فهم الآلة الحديثة وفهم دوره فى تسييرها وارتباطه بغيره من الأدوار . كما تتطلب علاقات الإنتاج اشتراك

مستويات متعددة داخل وحدة أو عدة وحدات داخل البلاد وخارجها . والتصنيع بهذا الشكل هو حصيلة تطبيقات علمية وإدارية وتنظيمية عديدة . ولا يمكن للأفراد أن يستوعبوا هذه التطبيقات ، وأن يتدربوا عليها دون تعليم . فالتعليم يعتبر أداة اتصال للتفاهم . كما يعتبر أداة اتصال للقراءة والاطلاع على تركيب الآلة ، وطريقة عملها وصيانتها ، وما يتم فى مجالها من تطورات .

وإذا درسنا حياة المجتمعات المعاصرة لوجدنا الفرد فيها مشاركا فى كثير من النظم الاجتماعية . فهو بفعل الديمقراطية مشارك فى النظام السياسى ، وبفعل الدور المهنى الذى يقوم به مشارك فى النظام الاقتصادى ، وبفعل عامل الاستمرار فى الحياة مشارك فى النظام الأسرى كأب أو كأم ، وبفعل التدين ينتمى إلى النظام الدينى وهكذا . فكل فرد له فى هذه النظم دور ما . وكل دور يفرض على صاحبه واجبات وحقوقا ونشاطا ما . وعليه أن يؤدى دوره . وإذا لم يكن متعلما فإنه لا يستطيع أن يؤدى دوره بفعالية وبجدارة فى هذه النظم الحديثة فى المجتمع الحديث .

كما أن إدارة هذه النظم بأسلوب علمى واتباع مناشطها لتطبيقات العلم المختلفة خلق نمواً علمياً ومعرفيًّا هائلا . ومادام الناس – كل الناس – فى مجتمع عصرى يشاركون فى هذه الأدوار فلابد لهم من أن يتتبعوا علوم العصر وتطبيقاتها فى هذه المجالات . ومن ثم فلابد لهم من أداة اتصال فكرية لمتابعة هذه العلوم وتطبيقاتها . وتعلم القراءة والكتابة والحساب هى أدوات الاتصال الأولية لذلك . فالمتعلم أقدر من الأمى على فهم الاتجاهات الصحيحة نحو الاستثمار والادخار الاستهلاك ، ومعرفة أصول الصحة وشروط الغذاء الجيد . وأقدر على ممارسة المواطنة الصحيحة والانتفاع بالخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية . وأقدر على تقبل التغير ودفعه . وأقدر على محاربة العادات السيئة وتفهم العادات الصحيحة . وأقدر على ترقية مهاراته المختلفة فى مهنته ، وفى الأدوار الاجتماعية المختلفة التى يقوم بها .

وبذلك ندرك أن الأمية عقبة فى تنمية المجتمع اجتماعيا واقتصاديا . ومن ثم فهى عقبة فى سبيل بناء الدولة العصرية ؛ فهى تعوق المجتمع سياسيًّا ؛ فلا يستطيع أن يتبع أحدث أساليب الديمقراطية والإدارة العصرية ، وتعوقه اقتصاديا ؛ فلا يستطيع أن يتبع أحدث الأساليب التكنولوجية فى الصناعة والزراعة والتجارة . كما تعوقه اجتماعيا ؛ فلا يستطيع أن

يتخطى مراحل التفكير الخرافى ، وأن يتخطى العادات والعرف السيئين اللذين نتجا عن عهود سالفة ، ولم يعودا مناسبين للعصر ولاتجاهاته . كما تعوقه عن تحقيق التماسك الاجتماعى بين أقاليمه المختلفة .

إحصاءات الأمية ودلالاتها

حجم المشكلة عالميًا وقوميًا :

الأمية مشكلة خطيرة على المستوى العلمى ، والمستوى القومى ، إذ يبلغ عدد الأميين من الكبار أكثر من نصف سكان العالم . وتنخفض نسبة الأمية انخفاضاً كبيراً فى البلاد المتقدمة ، وتزداد كثيرا فى البلاد النامية والمتخلفة . فحيث كانت ١,١ فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٧٠ ، ٢,٤ ٪ فى أوربا والاتحاد السوفيتى نجدها تصل إلى ٦٣,٤ ٪ فى أفريقيا ، ٦٠,٥ ٪ فى العالم العربى . ودلالة هذه الإحصاءات أن البلاد المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا بلاد متخلفة أيضاً تعليميا . والبلاد المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا ذات مجتمعات متعلمة . فهناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادى والاجتماعى ، والنمو التعليمى والعكس صحيح .

حجم الأمية فى البلدان العربية (من سن ١٥ سنة فأكثر) :

تبين الإحصاءات الدولية عن الأمية أن نسبة الأمية قد هبطت فى مجموع البلدان العربية من ٨١,٧ ٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٧٣ ٪ سنة ١٩٧٠ . ومع ذلك فقد ارتفع عدد الأميين فى نفس المدة من ٤٣ مليون إلى ٥٠ مليون نسمة ، وذلك للزيادة الهائلة فى عدد السكان ، وعدم زيادة الجهد المبذول بما يتناسب مع هذه الزيادة ، وبقاء نسبة كبيرة من الأطفال فى سن التعليم الابتدائى بلغت ٤ ٪ منه سنة ١٩٧٠ ودون تعليم مما يجعلهم مصدراً ومنبعاً لمجرى الأمية المتدفق فى أمية الكبار فى هذه البلاد[١] .

---

(١) محمد أحمد القنام ، استراتيجية التربية فى العالم العربى ، الحلقة الدراسية حول التجديد فى التربية فى البلاد العربية (بيروت ، ٢ - ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤) أعد هذه الوثيقة مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية .

وإذا ما ظلت الجهود المبذولة فى محو الأمية بنفس المعدل ، وإذا ما ظل المنبع يفيض بعدد المحرومين من فرص التعليم الابتدائي فإن المتوقع أن تصل أعداد الأميين إلى ٦٧,٧ مليون نسمة ، ونسبتهم إلى مجموع الكبار (سن ١٥ فما فوق) ينتظر ألا تقل عن ٥١,٥ ٪ سنة ١٩٩٠ ومعنى هذا استمرار فى حدة التحدى العنيد للأمة العربية ، وما يترتب عليه من معوقات للنمو والتنمية فى البلدان العربية ، وبناء الدولة العصرية بمجتمعها المتعلم[١] .

كما تدل الإحصاءات على اختلاف نسبة الأمية واختلاف حجمها من بلد إلى بلد فى الوطن العربى فتصل فى بلد مثل لبنان ١٤ ٪ ، وتصل فى بلد مثل اليمن إلى ٩٧ ٪ ، كما تتفاوت البلدان العربية الأخرى بين هذين الرقمين .

ويرجع سبب ارتفاع نسبة الأمية فى هذه البلدان إلى ما ورثته من تخلف ثقافى بسبب الاستعمار . فلم يزد عدد المتعلمين فى بلد مثل ليبيا عند حصولها على الاستقلال (١٩٥١) على ١٠ ٪ من سكانها . وكانت نسبة الأمية فى الجزائر بعد الاستقلال (١٩٦٢) حوالى ٩٠ ٪ من السكان وهكذا بالنسبة لبقية البلاد العربية الأخرى .

إحصاءات الأمية فى مصر ودلالاتها :

إن نسبة الأمية فى مصر مرتفعة جدا . ومع أن هذه النسبة قد انخفضت فى نصف القرن الأخير ، إلا أن عدد الأميين فى ازدياد كبير ، نظراً لتزايد السكان السريع . فلقد كانت نسبة الأميين إلى تعداد السكان سنة ١٩٣٧ ٨٥,٢ ٪ ثم وصلت ٧٤.٥ ٪ سنة ١٩٤٧ . ثم إلى ٦٩,٧ ٪ فى ١٩٦٠ . ثم ٦٣ ٪ فى ١٩٦٦ وهكذا . أما عدد الأميين فقد كان أقل من ٩ ملايين فى تعدادى ١٩١٨ و١٩٢٧ . ثم وصل إلى ما يزيد على ١٣ مليونا ١٩٦٦ : ويدل ذلك أن عدد الأميين فى تزايد مستمر كنتيجة لتزايد السكان .

كما أن الفرق كبير جدا بين نسبتى الأمية لكل من الذكور والإناث . فهى فى النساء أكبر منها فى الذكور ؛ فقد كانت ٥ ٪ تقريباً ١٩٦٦ فى الذكور و٧٦ ٪ فى الإناث .

كما أن هناك فروقاً كبيرة بين الأقاليم والمحافظات المختلفة . فحسب تعداد السكان العام ١٩٦٠ كانت نسبتها فى القاهرة أقل النسب فى المحافظات إذ بلغت ٤٨,١ ٪ ثم تدرجت فى المحافظات الأخرى ، فوصلت فى الإسكندرية ٥٠,٣ ٪ . وفى دمياط ٦٤ ٪ وفى المنوفية

(١) محمد أحمد الغنام .

٧٠٪ وفى سوهاج ٨١٪ وفى محافظة قنا ٨٤٪[١] .

وتعتبر هذه الإحصاءات ذات دلالة كبيرة بالنسبة لقدرة المجتمع على التطور ، والانطلاق الاقتصادى والاجتماعى . ويبرز حجم وخطورة هذه المشكلة أن حوالى ثلثى الأميين من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ ، ٤٠ سنة . وهى الفئات المنتجة التى تتحمل عبء الحياة ومسئوليات الحياة الاجتماعية والسياسية لجيلين أو ثلاثة مقبلة[٢] .

المدخل إلى محو الأمية فى مصر :

إذا كانت أسباب الأمية تتلخص فى عدم قدرة الدولة حتى الآن على تعميم التعليم الإلزامى إلى أن يصل ١٠٠٪ ، وفى التسرب المرتفع بين تلاميذ التعليم الابتدائى ، فإن أول ما يجب أن تتجه إليه الدولة للقضاء على الأمية هو أن تواجه هذين التقصيرين ، إذا أردنا أن نقضى أساساً على منبع الأمية . والمعروف أن النسبة الإجمالية للمستوعبين من الأطفال الملزمين (من سن ٦–٧) قد بلغت فى عام ٦٨/٦٩ نحو ٧٣٪ من عددهم مقابل ٧١٪ عام ٦٧/١٩٦٨ .

وهذا يوضح أن عدد الأطفال فى سن التعليم الابتدائى الذين لا يلتحقون به يقدرون بحوالى ٢ مليون طفل : وهو عدد يقترب من $\frac{1}{4}$ سكان إسرائيل .

كما أن نسبة المتسربين من هؤلاء الملتحقين تعتبر من أكبر النسب فى العالم .

كما يجب أن تتجه الجهود أيضاً إلى تعليم الكبار – كل الكبار فى فترة زمنية محدودة ، لأن الكبار هم الذين يشكلون حجم هذه المشكلة حاليا . أما الصغار الذين لا تستوعبهم المدارس فهم نسبة مضافة سنويا إلى هؤلاء الكبار . والسبيل للقضاء على المشكلة هو القضاء على المنبع بالتعليم الابتدائى والقضاء على الأمية بفتح فصول للكبار . لأن هؤلاء الأخيرين بالذات هم الذين يقومون بمهام كثيرة فى مواقع العمل والإنتاج . ومن ثم فهم عمد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإهمال تعليمهم فضلاً على أنه يفقدهم حقوقهم الإنسانية ويفقد المجتمع إمكان التنمية بمعدلات سريعة .

---

(١) محمود رشدى خاطر « مشكلة الأمية ، تحليل وخطة » مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى ، سرس الليان ، ١٩٦٢ ، ص ١٤ – ١٨ يرجع إلى محمد الهادى عفيفى وآخرين فى كتاب التربية ومشكلات المجتمع .

(٢) المرجع السابق ص ١٣ .

هذا فضلاً على أن القضاء على الأمية بتعليم الكبار والصغار فى نفس الوقت يجعل هناك تكاملاً فى العمل التربوى ، وتكاملاً فى التنمية الاجتماعية للأجيال المختلفة صغارها وكبارها حتى لا يتسبب الاهتمام بأحدهما دون الآخر فى التقليل من معدلات التنمية . فالاهتمام بالتعليم الابتدائى دون تعليم الكبار قد يكون ذو أثر سلبى على تعليم بعض الصغار ونقص تحصيلهم وارتدادهم إلى الأمية .

أضف إلى ذلك ما يتطلبه تعميم التعليم الابتدائى من إمكانات مادية وبشرية . وهذه الإمكانات تعتبر بالفعل ضرورية من حيث توفيرها . ولكنها تحتاج إلى جيل أو إلى جيلين مما يجعل تعليم الكبار أمراً هاما لتخطى جزء هام من هذه المشكلة . ولتكن الأولوية لتعليم أولئك الكبار الذين يحتلون أعمالاً فى مواقع العمل والإنتاج . وذلك من أجل الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

تقويم للجهود التى بذلت لمحو الأمية :

لقد اتخذت مصر السبيلين فى نفس الوقت : تعليم الصغار بالتعليم الابتدائى الإلزامى المجانى وتعليم الكبار ومحو أميتهم . وإليك بعض ما بذل فى هذين السبيلين :

تعليم الصغار :

فمنذ الاستقلال الجزئى الذى حصلنا عليه فى أواخر الربع الأول من القرن العشرين ، ونحن نحاول أن نعمم التعليم الابتدائى . فنص دستور ١٩٢٣ على إلزامية التعليم ومجانيته . كما حرصنا على إصدار القوانين والتشريعات التى تحاول أن تجعل من هذا النص النظرى واقعاً حقيقيا فى تعليمنا . ولكننا عجزنا عن تنفيذه تنفيذاً كاملاً حتى اليوم ، برغم أننا قد جددنا ذلك بنص قانونى سنة ١٩٥٢ يقرر ضرورة تحقيق الإلزام ، والمجانية للأطفال بين السادسة والثانية عشرة من العمر .

وإذا كنا قد عجزنا عن تنفيذ ذلك واقعيا فإننا قد وصلنا إلى نسبة استيعاب فى هذا التعليم تصل إلى ٨٠٪ حسب آخر الإحصاءات .

تعليم الكبار :

يمكن أن نميز ثلاثة أساليب وطرق أساسية فى مجال الجهود التى بذلت لتعليم الكبار وهى [١] :

١ – الجهود الجزئية .

٢ – الجهود الشاملة .

٣ – التعليم الوظيفى .

١ – الجهود الجزئية :

بدأت هذه الجهود مع نهاية ١٩١٩ . وكانت هذه الجهود أهلية ، ورسمية.ولم تفلح أو تستمر هذه الجهود فى تأدية دورها الفعال والإيجابى لعدة أسباب منها :

١ – عجز الإمكانات المادية خاصة فى وقت الأزمات المالية فى الثلاثينات من هذا القرن (أزمة ١٩٢٩) .

٢ – عدم وضوح أهداف هذه الحركة نحو الأمية خاصة بعد عجزها عن أن تحدث نتائج إيجابية يحسها الشعب .

٣ – محاربة الاستعمار لها من خلال بعض المستعمرين والرأسمالية والإقطاعيين الذين رأوا فى ذلك خطراً على مصالحهم .

وهذه الجهود قد بدأت وارتبطت بجهود محاربة الاستعمار ومحاربة التخلف . وبديهى أن هذه الجهود لم تكن شاملة أو قائمة على أساس علمى ، لا فى التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ولا فى التنفيذ ولا فى طرق التدريس نفسها ، حيث لم تكن قد نضجت بعد مثل هذه الطرق الحديثة فاقتصرت على تعليم القراءة والكتابة والحساب بالطريقة التقليدية مثلما كان يحدث فى مدارس التعليم الأولى والإلزامى والكتاتيب . كما كان المعلمون من مستوى تعليمى متوسط فى غالب الأحوال أو أقل أو ممن يعرفون القراءة والكتابة فقط . كما اقتصرت هذه الحركة على المدن ، وبعض القرى .

---

(١) المرجع السابق (محمد الهادى عفيفى وآخرون ، التربية ومشكلات المجتمع) .

الجهود الشاملة :

وقد تجدد العزم لمحو الأمية فى منتصف الأربعينات بصدور قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ . وهو الذى نص على ضرورة محو أمية كل مصرى لا يعرف القراءة والكتابة وتقع سنه بين الثانية عشرة والخامسة والأربعين ، ويجوز تطبيق هذا القانون على الإناث اللائى يقع عمرهن بين الثانية عشرة والخامسة عشرة ، شريطة أن يتلقين تعليمهن دون اختلاط وعلى يد معلمات . ونص القانون على عقوبة وغرامة المتخلفين ممن ينطبق عليهم القانون .

ولقد كان هذا القانون نتيجة طبيعية للرخاء الاقتصادى النسبى الذى عم البلاد بعد الحرب العالمية الثانية . والذى على أثره فكرت البلاد فى مواجهة مشكلاتها الاجتماعية ، وأنشأت وزارة الشئون الاجتماعية لهذا الغرض . ولذلك أسند تنفيذ القانون فى البداية إلى وزارة الشئون الاجتماعية . ثم إلى وزارة « المعارف » سنة ١٩٤٦ . والتى أضافت فى نص لائحتها التفسيرية إضافتين : إحداهما بالنسبة لعمر الأمى حيث أضافت إلى من يشملهم هذا القانون أولئك الصغار الذين هم فى سن الإلزام ولا يجدون لهم مكاناً فى المدارس ، وثانيتهما : إنشاء إدارة مركزية فى الوزارة لمحو الأمية ، وظيفتها الإشراف على وحدات مكافحة الأمية ، وتنسيق العمل بين اللجان المختلفة فى الوزارة[1] .

وقد كان لهذه الإدارة فضل القيام بجهود كثيرة فيما يتعلق بالكتب ، وإعداد المعلمين وتدريبهم ، والمناهج ووضع الخطط ، والامتحانات ، ورصد الميزانيات . وبمراجعة إحصاءات الأمية من تلك الفترة حتى وقتنا الحاضر – على نحو ما أشرنا من قبل – يتبين أن نسبة الأمية قد انخفضت ، ولكن بنسبة بسيطة لم تتجاوز ١٠ ٪ وهذا معدل بسيط بالنسبة لهذه المشكلة التى تحتاج لتكريس الجهود للقضاء عليها فى مدى زمنى قليل لا يتجاوز عشر سنوات أخرى . أما السير بهذا المعدل فإن ذلك ربما تطلب أكثر من مائة عام ، وهو أمر خطير لا يمكن معه أن تتحقق معدلات تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة وقياسية . كما لا يمكن معه بناء دولة عصرية بكل مقوماتها : السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والإدارية .

---

(١) محمود رشدى خاطر « مكافحة الأمية فى البلاد العربية » مركز التربية الأساسية فى العالم العربى ، عين اللبان ، ص ٤٩ – ٥٣ ؛ محمد الهادى عفيفى وآخرون « المرجع السابق » ١٩٧٢ ، ص ٣٩٢ .

(ثم جاء بعد هذين القانونين قانون آخر صدر برقم ٦٧ لسنة ١٩٧١) .

ولقد سميت تلك الجهود التى صاحبت صدور هذه القوانين ، وإنشاء تلك الإدارة لمحو الأمية بالجهود الشاملة . وكانت تستهدف القضاء على الأمية فى فترة زمنية معينة . كما كانت هذه الجهود أكثر وعياً بمفهوم الأمية والأمى وتحديدها . كما كانت واعية بأن القراءة والكتابة ما هى إلا وسيلة يستخدمها الفرد فى الأنشطة المختلفة التى يقوم بها فى المجتمع . وألفت كتب وعملت وسائل لخدمة هذه الأغراض ، كما استخدمت طرق حديثة فى التعليم مثل الطريقة الكلية ، ودربت عليها أعداد من المعلمين واختير لها موجهون ، ووضعت لها كتب ومناهج ، وأعدت أماكن للدراسة ، وأدوات لتحقيق هذه الأغراض .

تقويم هذه الجهود الشاملة :

من الواضح أن هذه الجهود قد خطت خطوات كبيرة نحو التقدم بأساليب محو الأمية فيما أشرنا إليه فى الطريقة والمنهج والمدرس والمكان ومفهوم الأمى ومحو الأمية . إلا أنه يؤخذ عليها ما يلى :

١ – كان هذا الأسلوب يوجه إلى جمهور الأميين بلا تمييز ، فلا يفرق بين أمى ريفى ، وأمى يعيش فى المدينة . فكانت الأهداف والكتب والطريقة واحدة لكل منهما .

٢ – كانت أعداد الأميين لا تتحدد وفقاً لأولويات اجتماعية واقتصادية فى تنمية المجتمع ، ولكن وفقاً لما يتوفر من إمكانات بشرية ومادية للقيام بتنفيذ هذا القانون فى محو الأمية .

٣ – كان التمويل هو العقبة الرئيسية فى إخفاق هذه الجهود فى تحقيق أهدافها .

٤ – عدم صلاحية الكتب والمواد التعليمية ، حيث كانت تستخدم بعض الكتب المستخدمة فى التعليم الابتدائى المؤلفة للأطفال ، ثم ألفت بعض الكتب الخاصة بمحو الأمية . وقد أثبتت التجربة عدم صلاحيتها هى الأخرى لتعليم الكبار . مما دعا وزارة التربية إلى تشجيع المحافظات على وضع كتب خاصة تناسبها . وبالفعل وضعت بعض المحافظات كتباً خاصة بها .

٥ – عدم وجود حوافز لدى الدارسين من الأميين جعلهم غير مقتنعين بأهمية التعليم . مما جعلهم لا ينتظمون فى الدراسة خاصة وأن المواعيد لم تكن مناسبة ، فضلاً عن عدم

جدية الدراسة لانصراف كثير من المدرسين عن العمل فى هذا الميدان لضآلة المكافآت .

٦ – ارتداد كثير من الدارسين إلى الأمية ، لقصر مدة التعليم حيث لم تكن تتجاوز تسعة شهور تتخللها عطلات وإجازات .

٧ – عدم وجود متابعة لهؤلاء الدارسين لتثبيت ما تعلموه مما جعلهم يرتدون إلى الأمية .

٣ – الجهود الانتقائية أو التعليم الوظيفى :

ولقد كانت هذه الجهود الانتقائية وأساليبها هى التطور الطبيعى والمنطق للجهود السابقة فى ظل ظروف معينة ، وإمكانات بشرية ومادية محدودة . كما كانت وليدة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوفاء بمتطلباتها من قوى بشرية ذات مستوى تعليمى معين . ومن هنا تستهدف هذه الجهود الانتقائية تعليم الأميين الذين يعملون أو سيعملون فى مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبذلك تقوم هذه الجهود على أساس أولويات من الأميين مرتبطة بأولويات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . ولقد انطلقت هذه الجهود إذن من ضرورات اجتماعية ، ولسد مطالب اقتصادية واجتماعية . لأن خطط التنمية تتبع فى بعض مشروعاتها أحدث الطرق العلمية والتكنولوجية والإدارية . كما تستخدم أحدث المصانع ، مما ترتب عليه أعداد كبيرة من العمال الأميين من الأعمال التقليدية فى الزراعة والصناعة والحرف إلى الصناعة والخدمات الحديثة .

وهؤلاء العمال محتاجون إلى تغيير فى جوانب كثيرة من شخصياتهم . فعاداتهم وقيمهم ، ومهاراتهم ، ومعلوماتهم فى حاجة إلى تغيير . وكل هذا يتطلب أن تكون محو أميتهم منطلقاً وأداة لهذا التغيير .

وبذلك فإن هذه الجهود تقتصر على أولئك الذين إذا ما تعلموا ومحيت أميتهم يحققون معدلات تنمية أكثر مما يساعد على حل مشكلات التنمية فى كثير من مواقع العمل والإنتاج .

ومن البديهى أن منهج دراسة مثل هؤلاء الأميين سوف يوضع على حسب حاجتهم من المهارات المهنية ، ومن الاتجاهات التكيفية ، ومن أدوات الاتصال المعرفى ، وأيضاً سوف يختلف باختلاف مواقع العمل المختلفة .

تقويم هذه الجهود الانتقائية :

إن هذه الجهود كما هو واضح ، من عرضنا السابق ترتبط بمطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فهى انتقائية لأنها تختار مواقع عمل فى التنمية وفق أولويات معينة تحددها أولويات التنمية نفسها . وهى وظيفية لأنها تقوم على أساس تمكين المتعلم من استخدام ما يتعلمه فى تنمية نفسه ، وتنمية مجتمعه اقتصاديا واجتماعيا .

وإذا ما أريد لهذه الجهود أن تؤدى دورها كاملاً فلابد من توفير ما تحتاجه من تمويل مرتفع ، لأن برامجها مرتفعة التكلفة . كما يجب أن يعد لها كفايات بشرية قادرة على الإشراف والتخطيط لها ، وكفايات بشرية قادرة على استيعاب أهدافها وتنفيذها .

وهذا يتطلب برامج تدريب خاصة لكل هذه المستويات من القوى البشرية وهو أمر غير ميسور كثيراً للبلاد المتخلفة والنامية .

الأسلوب العلمى نحو الأمية :

رأينا أن الجهود والأساليب السابقة قد حققت جوانب نجاح . ولكنها فشلت فى القضاء على الأمية فى المجتمع ، مما يجعل المشكلة قائمة ، ويزداد تفاقمها يوماً بعد يوم . لذلك تتطلب هذه المشكلة أسلوباً علميا متكاملاً تتحقق فيه الانتقائية والوظيفية والشمول والتكامل والمتابعة . ويخطط له وتتضافر فى هذا الأسلوب جهود المجتمع كله رسمية وشعبية لتنفيذه فى مدى زمنى قليل . وهذا الأسلوب يتطلب ما يأتى :

١ – هيئة تخطيط وإشراف وتنفيذ ومتابعة ، تتولى جميع العمليات التى يتطلبها نجاح هذا الأسلوب عن طريق تخطيط علمى يقوم بالدراسة والبحث والحصر لكل الأميين بواسطة أساليب البحث العلمى المختلفة بحيث يمكن على أساسها حصر عدد الأميين ، وتصنيفهم إلى مستويات مختلفة ، وتوزيعهم على فئات متنوعة لكل منها مطالبها العلمية والتدريبية . .

٢ – إعداد قوى بشرية قادرة على تنفيذ برامج محو الأمية من معلمين ومديرين تدرب تدريباً كافياً على عملياتها ، ويتوفر لديها الحافز لهذا العمل الاجتماعى مهما كانت صعوباته ومشاقه .

٣ – توفير كل ما يستلزمه نجاح هذه الخطة من أدوات ، وكتب ، ومناهج ، ووسائل ، وأماكن .

٤ – تقسيم الخطة إلى مراحل زمنية بحيث يمكن تنفيذ كل مرحلة فى مدة زمنية محددة ، ومتابعتها وتقويمها .

٥ – التنسيق بين الجهود الرسمية والشعبية فى الخطة ، والإشراف على تنفيذ هذا التكامل بدقة حتى لا يبدد أحدهما جهد الآخر .

٦ – إيجاد نوع من الحوافز القوية السلبية منها ، والإيجابية لدى الأميين لكى يقبلوا على التعليم بدافع قوى .

٧ – اتخاذ جميع الإجراءات التنظيمية والتنفيذية والتشريعية لإنجاح هذه الخطة فى وقتها المناسب والمحدد لها .